

محمد الحسيني يشارك في ورشة رفيعة عن قضايا تمويل المناخ



الرباط:

«الخليج»

شارك محمد بن هادي الحسيني، وزير الدولة للشؤون المالية، في ورشة رفيعة عن قضايا تمويل المناخ، لدعم الانتقال المستدام وعقدت في 30 أبريل، في مدينة الرباط في المملكة المغربية، على هامش الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية المشتركة.

وتهدف إلى فتح قنوات الحوار مع صنّاع القرار والمعنيين لرسم خريطة طريق لإدارة التحديات المناخية لضمان الاستدامة في الدول العربية.

وضمنت الورشة أربع جلسات حوارية، نظمها صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، وحضرها إلى جانب الحسيني، خالد بالعمي، محافظ مصرف الإمارات المركزي، ويونس حاجي الخوري، وكيل الوزارة، وإبراهيم الزعابي، مساعد المحافظ لشؤون السياسة النقدية والاستقرار المالي، بمصرف الإمارات المركزي، إلى جانب عدد من كبار المسؤولين من الوزارة والمصرف. واستهلّت الورشة بكلمات ترحيبية قدمها الدكتور عبد الرحمن الحميدي، رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي،

وبدر محمد السعد، المدير العام رئيس مجلس الإدارة للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وفريد بلحاج، نائب الرئيس لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وجهاد أزور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي.

وتوجه محمد بن هادي الحسيني بجزيل الشكر للمنظمين والمشاركين في الورشة، وقال «تحتم علينا هذه المرحلة توطيد أواصر التعاون الدولي والإقليمي والاستفادة من التجارب والخبرات السابقة، لمواجهة تحديات تغير المناخ وبناء شراكات نوعية ومتعددة الأطراف، لتنفيذ مشروعات الطاقة النظيفة، عبر إيجاد موارد جديدة لتمويل العمل المناخي، وإنشاء هياكل مبتكرة للحد من المخاطر، وتطبيق أدوات مالية متنوعة». التي تستضيفها دولة "COP28" وتوجه الحسيني، بدعوة المشاركين إلى حضور الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الإمارات في مدينة "إكسبو دبي" من 30 نوفمبر إلى 12 ديسمبر 2023.

التعامل مع المتغيرات

ناقشت الجلسة الأولى السياسات الحكومية والخطط الاقتصادية في التعامل مع متغيرات المناخ، ودور الحكومات في تخفيف المخاطر وتنسيق عمليات الاستجابة، مع استعراض لسياسات التكيف الفاعلة المعتمدة حالياً. وتعمقت الجلسة في فجوة المعرفة المرتبطة بقضايا المناخ وأطر العمل لتحقيق الاستقرار المالي، وآليات التنسيق بين الحكومات والقطاع الخاص ودور البنوك في هذا المجال، وآلية وضع السياسات للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

وعملت الجلسة الثانية على تقييم تغيير المناخ ومخاطره، مع تحديد سماته وتحليل مختلف أوجهه مثل أزمة الطاقة، وآليات قياسه، وأثره في الاستقرار المالي، وخاصة في الأسواق الناشئة والإجراءات اللازمة لتحسين جودة البيانات في هذا النطاق.

مستقبل التمويل

واستعرضت الجلسة الثالثة مواضيع تسعير الكربون وأسواقه، والجيل القادم من تمويل المناخ، لتتعمق في الاتجاهات الحديثة لتمويل المناخ والتحديات التي تشهدها المنطقة وآليات التعامل معها، ودور ائتمان الكربون في إطار تسعير الكربون والمبادرات المرتبطة، لتحقيق التحول إلى اقتصاد أخضر، وتعزيز تعبئة رأس المال، والآثار السياسية والتنظيمية على القطاع المالي مع ربط الأولويات في تطوير نظام بيئي لأسواق ائتمان الكربون.

مشاريع الاستجابة

في دعم جهود تغيير المناخ الوطنية وبناء IFIs وتناولت الجلسة الرابعة، دور المؤسسات المالية الإقليمية والدولية التنموية المستدامة، واستعرضت الدروس المستفادة منها، لدعم السياسات المناخية في الدول العربية بالخدمات الاستشارية والتمويل الطويل الأجل والميسور الكلفة، وآليات التعاون بين المؤسسات الإقليمية والدولية ونظيراتها في الدول العربية، لتطوير مشاريع استثمارية تعزز الاستجابة للتغيير المناخي والأدوات المبتكرة التي يمكن للمؤسسات المالية الدولية الاستفادة منها، لتوفير المزيد من الدعم لتمويل الطاقة وضمان الممارسات المستدامة. واختتمت الورشة بجلسة ختامية قدم خلالها الدكتور الحميدي، وبدر السعد، مجموعة من الملاحظات والتوجيهات، بناء على الحوارات والنقاشات التي تداولتها الفعالية